

الحسابات القومية ركيزة التخطيط الاقتصادي الكلي

خالد طه عبد الكريم

أولاً // الملخص :

تشكل المتغيرات الكلية الرئيسية (الدخل القومي ، الإنتاج القومي و الإنفاق القومي) مرتكزات موضوع الحسابات القومية ، وان التعبير الرقمي عن هذه المتغيرات بشمولية وواقعية يعتبر الأساس العلمي الذي لا غنى عنه لإعداد الخطط الاقتصادية الرصينة والناجحة والطموحة

وينبغي على الباحث الاقتصادي الاطلاع والإلمام بكيفية جمع وتصنيف وتحليل البيانات الإحصائية الخاصة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والتميز فيما بين المؤشرات والمقاييس الخاصة بموضوع الحسابات القومية ، كما ينبغي عليه الإلمام بطرائق حساب وتقدير المتغيرات الكلية المذكورة وكيفية تطبيقها لغرض استخلاص النتائج المطلوبة ، كما ينبغي الإلمام بكيفية تحويل الظواهر النقدية (الاسمية) إلى الواقع الحقيقي من خلال استخدام الأرقام القياسية والأسعار الثابتة .

ومن كل هذا فلا تخلوا هذه العمليات من مشكلات ومعوقات ينبغي الإلمام بها وكيفية التعامل معها بغية تجاوزها .

وأخيراً فان أهمية الحسابات القومية تأتي من كونها إنها تمثل قاعدة البيانات الوطنية والصورة الرقمية المجسدة للنشاط الاقتصادي والدليل الحقيقي لأداء الاقتصاد والمجتمع وبالتالي فلا تخطيط اقتصادي ناجح ولا قرار اقتصادي سليم يلبي طموحات وأهداف المجتمع بدون الاعتماد على ركن الحسابات القومية .

ثانياً // المقدمة :

يعد علم الاقتصاد احد العلوم الاجتماعية المهمة التي تهتم بحياة المجتمعات أفرادا وجماعات ودول ، فهو بلا شك يلامس حياة الإنسانية بكل جوانبها ، فهو حديث الماضي ، وموضوع اليوم ، ورؤيا المستقبل ، ويستمد علم الاقتصاد أهميته الخاصة من صلته الوثيقة بالحياة اليومية للإنسان وبمطلعاته وطموحاته وخطته المستمرة نحو حياة أفضل .

ومن هذه الرؤية فان الحسابات القومية الوسيلة الرائدة لتحقيق ذلك ، حيث تعتبر من أهم المؤشرات التي تعطي صورة رقمية مجسدة للنشاط الاقتصادي في مجتمع ما بشكل يظهر ويوضح هيكل التدفقات والمعاملات الاقتصادية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قرارات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار في المجتمع ، أو بمعنى آخر فان الحسابات القومية (إحصاءات الدخل القومي) تهتم بقياس وتحليل عناصر الدخل القومي وأوجه استخداماته في الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في الاقتصاد القومي لبلد ما خلال فترة محددة من الزمن عادة عام ، وحيث يعد الدخل القومي لأي مجتمع معيار التطور الاقتصادي لذلك البلد ، ولذلك تسعى المجتمعات عبر سياساتها الاقتصادية إلى الوصول بنواتجها القومية إلى أعلى المستويات الممكنة ، فهذا هو السبيل إلى الوصول بنصيب الفرد (الناتج المتوسط ، الدخل المتوسط) إلى أعلى مستوى ممكن ، وهما المؤشران الدالان على مستوى المعيشة ، وكذا كان من الطبيعي أن يعد الناتج القومي للمجتمع محور الاهتمام ، ويعمل الاقتصاديون على قياسه وتتبع معدلات نموه وبذلك أصبح إدراك حجم الناتج القومي من أهم المعلومات والمؤشرات التي يجب أن يلم بها الباحث والمخطط الاقتصادي .

ثالثاً // هدف البحث :

يهدف البحث إلى إبراز أهمية الحسابات القومية في عملية التخطيط الاقتصادي الكلي ورسم السياسات الاقتصادية باعتبارها التعبير الرقمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية للنشاط الاقتصادي .

رابعاً // فرضية البحث :

إن الحسابات القومية تعد ركيزة وقاعدة التخطيط الاقتصادي الكلي لأي مجتمع بغض النظر عن فلسفته الاقتصادية والسياسية .

خامساً // أهمية البحث :

تسليط الضوء على أهم مؤشرات ومقاييس الحسابات القومية وطرق إحصاءات الدخل القومي (الناتج القومي) ومشكلات ومعوقات تلك الإحصاءات وكيفية تقويم الدخل القومي وبالتالي عقد المقارنات الاقتصادية الزمانية والمكانية .

سادساً // مشكلة البحث :

يعد هذا الموضوع متداخلاً بين علم الاقتصاد وعلم المحاسبة وعلم الإحصاء ، وبالتالي سعته وشموليته لذلك تطلب من الباحث الاختصار والتركيز على البعد الاقتصادي دون الإخلال بجوهر واصل الموضوع .

سابعاً // هيكلية البحث :

لغرض إغناء البحث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث ، تناول المبحث الأول ماهية الحسابات القومية ، وتناول المبحث الثاني طرق تقدير وتقويم الناتج القومي ، فيما تناول المبحث الثالث مشكلات ومعوقات الحسابات القومية وختم المبحث الرابع أهم الاستنتاجات والتوصيات .

(المبحث الأول)

(ماهية الحسابات القومية)

أولاً // مفهوم الحسابات القومية :

تتداخل المفاهيم والتسميات ، ويبقى المعنى والمضمون متشابه ، فتسمى أحيانا الحسابات القومية (National Accounts) وأحيانا أخرى المحاسبة القومية National Accounting () أو المحاسبة الاجتماعية (Social Accounting) أو المحاسبة الاقتصادية (Economical Accounting) أو حسابات (إحصاءات) الدخل القومي National Income Accounts ، وجميعها تعني عرض بالأرقام للمتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة زمنية معينة لتوضيح العلاقات القائمة بينها ، وذلك للتعرف على حركة وتطور النشاط الاقتصادي في مجتمع معين خلال فترة زمنية موضوع الحسابات ، سنة عادة ⁽¹⁾ ، وبمعنى آخر إن الحسابات القومية هي الصورة الرقمية لنشاطات القطاعات الاقتصادية المختلفة والعلاقات التي تربطها ببعضها من خلال تدفق السلع والخدمات بين القطاعات أو داخل القطاع الواحد⁽²⁾ .

وفي الحقيقة أن الحسابات القومية هي مجموعة من الحسابات تقوم على أساس نظرية القيد المزدوج وتعرض الفقرات الرئيسية المكونة للإنتاج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي، فإذا كانت تلك الفقرات قد جرى تقديرها بصورة صحيحة فإن هذه الحسابات تكون متماسكة ومتوازنة ، والعكس صحيح ، وإن عرض الحسابات القومية على أساس القيد المزدوج يفيد في كشف أي خطأ قد يحصل في تقدير فقرات الحسابات القومية وحيث يؤدي الخطأ إلى عدم التوازن ، أي وجود الفروق الإحصائية⁽³⁾ .

وقد أورد نظام الأمم المتحدة المفهوم التالي للحسابات القومية "تفترح المحاسبة القومية التعبير عن بنية نظام اقتصادي معين ، عبر الصفقات التي تتم فيه ، بغية تمثيلها بشكل شبكة صفقات تسجل في حسابات متماسكة ومنظمة"⁽⁴⁾ .

وفي الواقع يمكن إعطاء المفهوم الشامل للمحاسبة القومية على إنها عبارة عن مجموعة من المبادئ والأسس المحاسبية والإحصائية التي تقدم صورة كاملة للاقتصاد القومي لبلد ما لمدة معينة بجداول رقمية جامعة يمكن التنبؤ في ضوئها بمسار الاقتصاد القومي وذلك ضمن إطار علمي متناسق ومتكامل .

ثانياً // التطور التاريخي للحسابات القومية :

تعد الحسابات القومية حديثة النشأة نسبياً ، ولم تعرف بشكلها الحالي إلا منذ وقت قريب ، وتعود البدايات الأولى إلى القرن السابع عشر حيث كان الفكر التجاري (الماركنتلي) يسيطر على المفاهيم الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت (0) ويعتد الاقتصادي البريطاني وليم بيتي (W. petty) المؤسس الرئيس لمفهوم الدخل القومي حيث عرفه بأنه

(القيمة السنوية للعمل ، والعائد السنوي لثروة الأمم) ، وفي عام 1696م تمكن الاقتصادي البريطاني غريغوري كنج (G. king) من القيام بأول محاولة علمية لقياس (الدخل القومي ، الإنفاق القومي والادخار القومي) .

وفي القرن الثامن عشر قام الطبيعيون (الفيزيوقراط) بتصوير تدفق الدخل القومي بين مختلف القطاعات ، وتوضيح حقيقة التشابك الاقتصادي بين الأنشطة المختلفة ، ويذكر هنا ما قام به كيناي (Quesnay) بإعداد الجدول الاقتصادي الذي كون القاعدة الأساسية لنشوء المحاسبة القومية⁽⁵⁾ .

وفي إطار فلسفة المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) فقد اختلفت عن المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) في تحديدها العناصر الداخلة في تركيب الناتج القومي ، إذ صار مفهوم الإنتاج يتضمن الخدمات أيضاً .

إما المدرسة الاشتراكية وعلى رأسها كارل ماركس فقد قصر مفهوم الإنتاج والناتج الداخل في الحسابات القومية على إنتاج السلع المادية دون الخدمات . وبدا الاهتمام واضحاً بدراسة الحسابات القومية مع بداية القرن العشرين ، إذ بدأت الدولة بجمع الإحصاءات الاقتصادية و تبويبها كوسيلة لرسم السياسة الاقتصادية للدولة .

ويمكن القول على وجه العموم انه لم يتوفر دافع قوي ورغبة حقيقية لدراسة الدخل القومي ومحاولات قياسه حتى العام 1930م⁽⁶⁾ ، وقد ازدادت الحسابات القومية انتشاراً عندما قامت المؤسسات الدولية بوضع القواعد الموحدة وصارت تدعو إلى استخدامها ، وبغية وضع صيغته جامعة وفق تعاريف موحدة فقد صدر أول نظام متكامل للحسابات القومية من قبل الأمم المتحدة في عام 1950م وتم تطبيق هذا النظام على عدد غير قليل من دول العالم ويضمها العراق عام 1951 ، وجرت تعديلات عديدة على هذا النظام ، إلا أن التعديل الأهم هو تعديل عام 1968م وما زال هذا النظام يطبق لحد الآن في العديد من الدول العالم⁽⁷⁾ .

الاختلاف في الإجراءات	التشابه في الإجراءات والأساليب
<p>1 . لا يوجد في المحاسبة القومية ماسك دفتر يسجل فيه يومياً أو أولاً بأول كل عملية اقتصادية تتم داخل الدولة من شراء أو استهلاك أو إنفاق من واقع مستندات منتظمة لأن البيانات يتم تجميعها إحصائياً وعرضها في صورة حسابات أو جداول وغالباً ما يتم إعداد البيانات التفصيلية في صورة جداول مساعدة دون اخذ الشكل المحاسبي المنظم .</p>	<p>1 . تستخدم نفس الإجراءات في التقسيم والتلخيص وتجميع وعرض البيانات المحاسبية لمختلف الأغراض في المحاسبة القومية والمحاسبة الخاصة بالمنشأة فيتم تجميع البيانات المحاسبية ونسبتها إلى وحدة محاسبية التي قد تكون صناعة أو قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي أو الاقتصاد القومي كوحدة واحدة .</p>
<p>2 . لا يتم الربط بين أجزاء الحسابات القومية فهي منفصلة تماماً عن بعضها البعض ويعتمد كل منهما على مصادر بياناته الخاصة لأن البيانات في المحاسبة الخاصة بالمنشأة تكون مؤيدة مستندياً وأساليب الرقابة على هذه البيانات تطورت في الدقة والفاعلية بينما يضطر المحاسب في المحاسبة القومية للرجوع إلى مصادر مختلفة لتجميع بياناته ومعظمها لم تعد صالحة من حيث المبدأ ومن الناحية الفنية لاستعمالها في مختلف أجزاء المحاسبة القومية فمن الضروري تعديلها وإعادة تقديرها والفروق الإحصائية لا يمكن تجنبها ويكتنفها صعوبات عديدة لتصبح موثوقاً بها مثل الاستهلاك الذي يحتسب على أساس النفقة (الكلفة) التاريخية في المحاسبة المالية فبياناته هي التي</p>	<p>2 . تشابه الإطار الفني للمحاسبة القومية والمحاسبة الخاصة بالمنشأة حيث تشبه الميزانية العمومية القومية وحساب الدخل والإنتاج القومي للمحاسبة القومية الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر في المحاسبة المالية وكذلك حساب المدخرات والاستثمارات شبيهة بقائمة التوزيع .</p> <p>3 . جداول المدخلات والمخرجات (input-output) الموضحة للإنتاج الوسيط ومبيعات صناعة معينة لصناعات أخرى ما هي إلا امتداد لفكرة محاسبة التكاليف الخاصة بتكلفة البضائع للخدمات المنتجة وكذلك قوائم التدفقات النقدية امتداد لحساب العمليات الخارجية في حسابات الدخل القومي</p>
<p>في المحاسبة القومية للرجوع إلى مصادر مختلفة لتجميع بياناته ومعظمها لم تعد صالحة من حيث المبدأ ومن الناحية الفنية لاستعمالها في مختلف أجزاء المحاسبة القومية فمن الضروري تعديلها وإعادة تقديرها والفروق الإحصائية لا يمكن تجنبها ويكتنفها صعوبات عديدة لتصبح موثوقاً بها مثل الاستهلاك الذي يحتسب على أساس النفقة (الكلفة) التاريخية في المحاسبة المالية فبياناته هي التي</p>	<p>4 . يتبع نفس نموذج التقسيم المحاسبي في المحاسبة القومية والمحاسبة الخاصة بالمنشأة إلى إيرادات ومشتريات ومصروفات وتوزيعات وأرباح غير موزعة وأصول حقيقية وأصول وهمية والتزامات وصافي حقوق أصحاب المشروع وتصبح العلاقة بين الحسابات في المحاسبة القومية واضحة وثابتة والتميز بين التدفقات والمخزون أيضاً واضحة وتستخدم نفس معادلة الميزانية (الأصول – الخصوم) في حسابات التدفقات المالية في المحاسبة القومية وفي المحاسبة الخاصة بالمنشأة.</p>

تستخدم لاحتساب استهلاك رأس المال في المحاسبة القومية ومن حيث المبدأ يجب أن يتم على أساس القيمة السوقية .	
3 . تحكم المحاسبة الخاصة بالمنشأة مجموعة مبادئ محاسبية متعارف عليها أما المحاسبة القومية فيتم بناؤها المحاسبي لدرجة كبيرة على أساس الإطار النظري لعلم الاقتصاد .	

وبالنسبة للدول النامية ولغرض تقديم المشورة حول كيفية تقدير البيانات في إطار نظام الأمم المتحدة المشار إليه ، فقد وضع كتيب لشرح طرائق وأساليب التقدير لهذه البلدان التي بلغت مراحل جيدة في التطور في مجال الإحصاء الاقتصادي وقد ساعدت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الاسكوا) بذلك⁽⁸⁾ .

وبخصوص الدول العربية فقد اهتم مركز التنمية الصناعية في الجامعة العربية بوضع نظام موحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية بعد صدور نظام الأمم المتحدة ، وقد عقدت لجنة الحسابات القومية وحسابات التكاليف عام 1970م وأقرت نظام الحسابات القومية الذي وضعته الأمم المتحدة بعد إدخال بعض التعديلات عليه⁽⁹⁾ .

ثالثاً// التشابه والاختلاف مع المحاسبة التقليدية :
لا بد من الإشارة إلى إن هناك العديد من أوجه التشابه كما إن هناك العديد من أوجه الاختلاف بين المحاسبة القومية والمحاسبة التقليدية من حيث دائرة اهتمام كل منها⁽¹⁰⁾ . ويمكن تمييز كل منها من حيث الإجراءات والأساليب المتبعة وكما يلي⁽¹¹⁾ .

رابعاً // علاقة الحسابات القومية بالتخطيط الاقتصادي الكلي:
إبتداءً يمكن أن نؤشر بان العلاقة بين الحسابات القومية وعلم الاقتصاد عموماً ذات تاريخ طويل وهي أكثر وضوحاً على المستوى الكلي منه على المستوى الجزئي ، ويمكن اعتبار الفترة التي تلت الفكر الكنزي هي فترة تقدم الحسابات القومية⁽¹²⁾ ، وتبدو قوة ووضوح هذه العلاقة كون الحسابات القومية تمدنا بالمصادر الأساسية للإحصاءات والبيانات لتحليل الاقتصاد الكلي مثل إحصاءات الناتج والدخل والإنفاق والاستثمار والضرائب وغيرها⁽¹³⁾ .

وما يجدر قوله أن الحسابات القومية هي الواجهة التي تلخص وتصور كافة النشاطات الاقتصادية للبلد ، وهي لذلك تحتاج إلى كل البيانات الإحصائية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة ، ومن هنا بات لزاماً الرجوع إلى كافة التعدادات الإحصائية التي تجري لتلك القطاعات من صناعية وزراعية وإنشائية وتجارية وخدمات وغيرها⁽¹⁴⁾ ، ولعلك تتساءل عن الكيفية التي يحصل بها الاقتصاديون عن هذا الكم الهائل من البيانات اللازمة للقيام بالحسابات القومية ، إنهم يعتمدون في واقع الأمر على مجموعة غنية من المصادر تتضمن أبحاث المعاينة ، والإقرارات الضريبية على الدخل ، وإحصاءات مبيعات التجزئة والبيانات المدونة بملفات التشغيل وتعتبر الحسابات التجارية أهم مصادر المعلومات ويتمثل حساب شركة ما أو دولة ما في تسجيل رقمي لكافة تدفقاتها خلال فترة زمنية معينة⁽¹⁵⁾ .

وتعد الحسابات القومية وسيلة مفيدة ومهمة لعرض البيانات (Data) ، إذ أنها تكشف عن الإمكانيات والموارد المادية الموجودة في البلد، وتظهر العلاقات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة

ولهذا فإنها تعتبر أداة متابعة وسيطرة على تنفيذ الخطط الاقتصادية⁽¹⁶⁾، وحيث أنها تعتبر من أهم أدوات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وإنها وسيلة وإطار علمي صمم خصيصاً لقياس مجمل نتائج النشاط الاقتصادي وعرض المعلومات والبيانات المتعلقة بذلك النشاط في صورة رقمية متكاملة تصلح أساساً لتحليل الأوضاع الاقتصادية القائمة وترشيد عملية رسم السياسة الاقتصادية واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة المسارات الاقتصادية⁽¹⁷⁾، وتظهر أهمية هذه العلاقة بشكل خاص في الاقتصاد القائم على التخطيط العلمي الصحيح، إذ أن أي خطة اقتصادية يجب أن توضع على أساس ما تكشف عنه هذه الحسابات حتى يمكن أن تعتبر خطه علمية صحيحة، وتأتي الأهمية الاستثنائية لهذه العلاقة في الدول التي تأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي وتلك التي تجتاز ظروفها صعبة طارئة كالحروب مثلاً حتى يمكن أن تستخدم موارد هذه الدولة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المرجوة⁽¹⁸⁾، كما تفيد بيانات الحسابات القومية بالتخطيط الجغرافي حيث أنها تكشف عن مساهمة كل محافظة أو منطقة إدارية في الاقتصاد القومي، كما تفيد في معرفة المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسكان المحافظة أو المنطقة الإدارية، كما تفيد في معرفة الطبيعة الاقتصادية لكل محافظة إذا كانت زراعية أو صناعية أو غيرها⁽¹⁹⁾ .

وعموماً يبدو أن التوسع في استيعاب وبحث موضوع الحسابات القومية يعني فتح آفاق علمية في التخطيط الاقتصادي العلمي وأن الحسابات باعتبارها المستخدم والمستهلك للبيانات والمعلومات الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية الكلية فإنها المختبر الصادق لقياس درجة دقة هذه البيانات، فهي من الأدوات المهمة للتخطيط والمتابعة والكشف عن مستوى الأداء الاقتصادي⁽²⁰⁾، وأخيراً إن القرار الاقتصادي الأمثل والسليم لا بد أن يستند إلى معلومات وبيانات مالية واقتصادية شاملة ودقيقة وشفافة⁽²¹⁾

خامساً // مؤشرات ومقاييس الحسابات القومية :

ينبغي التعرف أو التمييز بين مقاييس ومؤشرات الدخل أو الناتج والإنفاق فهي ضرورة بالغة لاغنى عنها لدراسة الحسابات القومية، وحيث أن هناك العديد من هذه المقاييس والمؤشرات، لذلك سنتناول أبرزها وهي :

- 1- الدخل القومي (National Income) وهو مقياس للقيمة النقدية للتدفق الكلي للسلع والخدمات التي ينتجها النشاط الاقتصادي في مجتمع ما خلال فترة زمنية، سنة عادة⁽²²⁾، وبمعنى آخر هو ما يحصل عليه السكان المقيمون (Resident) في القطر من دخول نتيجة اشتراكهم في عمليات إنتاج السلع والخدمات، وهذه الدخول تكون على شكل أجور ورواتب لقاء ما يبذل من جهد بشري، وريع وهو إيجار الأرض والممتلكات، وفوائد وهو ما يحصل عليه أصحاب رؤوس الأموال، والربح وهو حصة المنظم الذي يقوم بالعملية الإنتاجية ويتحمل مخاطرها، كما أن للحكومة نصيب من ذلك وهو الضرائب غير المباشرة⁽²³⁾، وبالتالي فإنه يمثل الرقم الإجمالي لمجموعة الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عوامل الإنتاج مقابل خدمات هذه العوامل التي يبيعونها⁽²⁴⁾.
 - 2- الدخل الحقيقي (Real Income) : الدخل مقاساً بكمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بواسطته، ويحسب بقسمة الدخل النقدي على الرقم القياسي للأسعار، فإذا كنا بصدد الدخل الحقيقي للأسرة فيقسم دخلها النقدي على الرقم القياسي لنفقة المعيشة (Cost of Living Index)⁽²⁵⁾.
 - 3- الدخل الشخصي (الفردي) (personal income) : هو العائد المتأتي من العمل أو حقوق الملكية للأفراد بما في ذلك صافي عوائد الإنتاج من وإلى الخارج مضافاً إلى ذلك الدخول التحويلية المختلفة مثل الرواتب
- التقاعدية مطروحاً منها الفوائد المحتجزة واشترابات الضمان الاجتماعي ومدفوعات التأمين⁽²⁶⁾، وبمعنى آخر انه يعني ذلك الجزء من الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عوامل الإنتاج والتي يستلمونها فعلاً
- إذاً يكون :

الدخل الشخصي = الدخل القومي - الأرباح المحتجزة لدى المشاريع - ضريبة دخل المشاريع - المساهمات في الضمان الاجتماعي + التحويلات الحكومية للأفراد + صافي الفوائد المدفوع إلى الحكومة + إعانات من الخارج للأفراد

4- الدخل المتاح (القابل للتصرف) (Disposable Income) والمعد للإنفاق والذي هو عبارة عن الدخل الشخصي الذي يستطيع الأفراد التصرف به أو الإنفاق منه لأغراض الاستهلاك أو الادخار (27) ، فهو يختلف عن الدخل الشخصي نتيجة لوجود الضرائب الشخصية والتي تفرض عادة على الدخل الشخصي ولذلك فهو يساوي الدخل الشخصي مطروحا منه الضرائب الشخصية (Personal Taxes) (PT) بجميع أنواعها كضريبة الدخل الشخصي وضريبة النفايات والضرائب المقطوعة التي تفرض على الأفراد كضريبة التعليم وضريبة التلفزيون (28) إذاً يكون :

$$\text{الدخل المتاح} = \text{DI} = \text{الدخل الشخصي PI} - \text{الضرائب الشخصية PT}$$

5- دخل غير مكتسب (Unearned Income) : الدخل الذي يحصل عليه الفرد من ملكية ارض أو من استثمارات رأسمالية معينة ، وهو يختلف كثيرا عن الدخل المكتسب أي الذي يحصل عليه الفرد نتيجة عمله مثل الأجور والرواتب (29) . وفي الغالب تفرض الضرائب على الدخل غير المكتسب بمعدلات أعلى من تلك التي تفرض على الدخل المكتسب.

6- الدخول المكتسبة (Earned Income) : وهي الدخول التي يكتسبها الأفراد نتيجة بيع خدمات عوامل الإنتاج التي يمتلكونها من أجور أو ربح أو فائدة أو أرباح (30)

7- الدخول المستلمة (Received Income) : وهي الدخول التي يتحصل عليها ويستلمها الأفراد سواء اكتسبوها أم لم يكتسبوها ، أذن يتضح أن الدخول المكتسبة لا تتساوى بالضرورة مع الدخول المستلمة سواء بالنسبة للأفراد أو للاقتصاد القومي ككل ، فهناك بعض الدخول التي يكتسبها الأفراد مقابل مساهمتهم بالعمليات الإنتاجية ولكنهم لا يستلمونها وإنما تحسم من قيمة هذه الدخول ، مثل الضرائب على أرباح الشركات ، الأرباح المحتجزة ، المساهمة في صندوق الضمان والتقاعد (31) .

8- الإنتاج الإجمالي (Gross Production) : ويدعى أيضا بالمنتج الإجمالي (Gross Output) ويشمل جميع السلع والخدمات المنتجة في قطاعات الاقتصاد خلال سنة عادة ، سواء تم بيع ذلك الناتج أو خزن بعضه أو استهلك قسم منه من قبل المنتج (الناتج الضمني) (32)

و عليه فان :

$$\text{الإنتاج الإجمالي} = \text{السلع} + \text{الخدمات (المنتجة في زمان ومكان معينين)}$$

$$1000 = 600 + 400 \text{ (دينار)}$$

9- الناتج الإجمالي (Gross Product) : وهو الإنتاج الإجمالي مطروحا منه جميع مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وسلع مصنعه ونصف مصنعه وخدمات أخرى (33) . و عليه فان :

$$\text{الناتج الإجمالي} = \text{الإنتاج الإجمالي} - \text{مستلزمات الإنتاج}$$

$$550 = 1000 - 450 \text{ (دينار)}$$

10- الناتج الصافي (Net Product) : وهو الناتج الإجمالي مطروحا منه مخصص الاندثار السنوي (Depreciation) استهلاك وسائل الإنتاج الأساسية (رأس المال الثابت) (34) .

11- الإنفاق القومي (National Expenditure) : يستخدم هذا الاصطلاح إما للتعبير عن الإنفاق الحكومي الذي تغطية الإيرادات العامة والقروض ، أو للتعبير عن الإنفاق الكلي في المجتمع عامة سواء كان خاص بالحكومة أو بالقطاع الخاص (Private Sector) (35) .

وينبغي هنا التمييز بين مفهومين مهمين ضمن الحسابات القومية وهما مفهوم الناتج (الدخل) المحلي والناتج (الدخل) القومي ، حيث أن المقاييس النقدية المذكورة يمكن أن تكون محلية أو قومية ، فالإنتاج الإجمالي مثلا قد يكون ناتجا إجماليا محليا أو قويا ، ويمكن التمييز بينها بثلاث اتجاهات هما : أ . الإتجاه المفاهيمي :

حيث أن الناتج المحلي يعني (مجموع السلع والخدمات المنتجة من قبل مواطني البلد والأجانب العاملين داخل حدوده الإقليمية خلال فترة سنة عادة) ولهذا يطلق عليه الناتج الجغرافي⁽³⁶⁾ ، فيما بين الناتج القومي مجموع السلع والخدمات المنتجة من قبل مواطني بلد معين سواء كانوا داخل البلد أم خارجه خلال فترة الحساب (سنة عادة) . أي انه يتضمن تحويلات العاملين الأجانب إلى الخارج وتحويلات سكان القطر العاملين في الخارج أو داخل بلدهم ، أي (صافي الدخول المحولة) أي أن :

$$\text{الناتج المحلي} = \text{السلع} + \text{الخدمات (المنتجة داخل القطر)}$$

بينما :

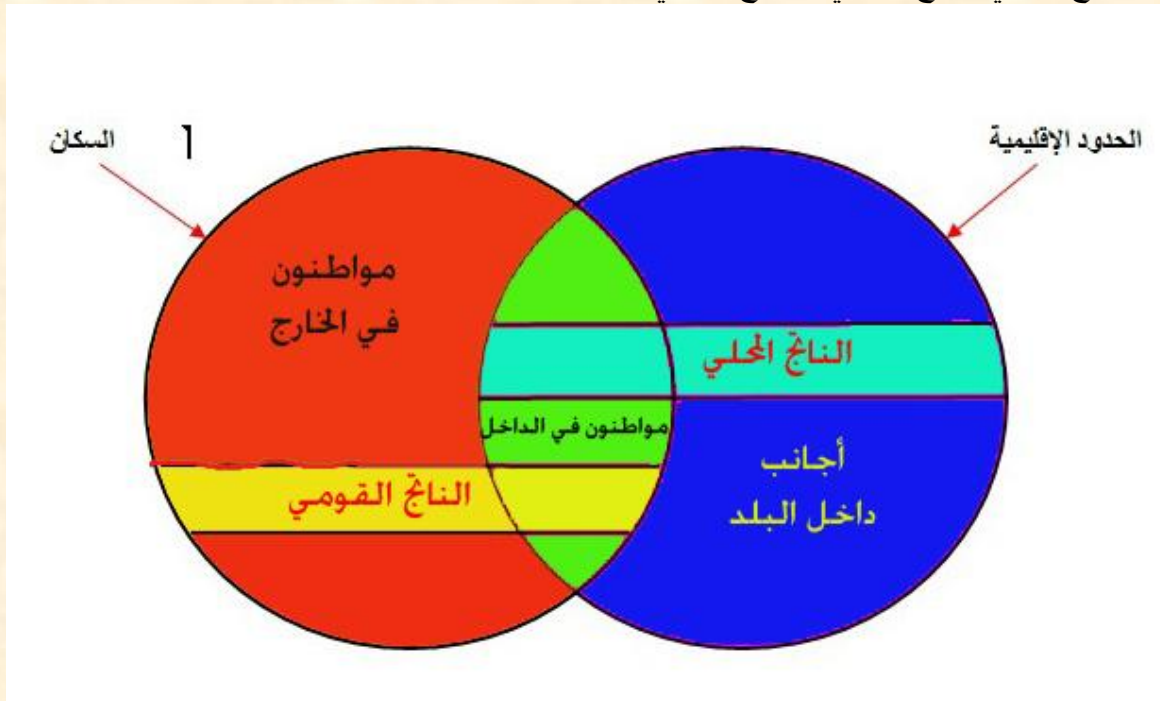
$$\text{الناتج القومي} = \text{الناتج المحلي} + (\text{الدخول المحولة من الخارج} - \text{الدخول المحولة إلى الخارج})$$

$$= \text{الناتج المحلي} \pm (\text{صافي الرصيد من الخارج})^{(37)}$$

ب. الإتجاه البياني :

المخطط البياني (1)

الذي يوضح فكرتي الناتج المحلي والناتج القومي



- المصدر : عبد الحسين زيني ، مصدر سابق ، ص26 .

ج- الإتجاه الرياضي :

حيث يوضح المثال الرقمي التالي فكرتي المحلي والقومي⁽³⁸⁾

مثال : إذا كان الدخل المحلي الإجمالي للعراق لأحد سنوات هو (4945) مليون دينار وكانت عوائد عوامل الإنتاج المشتغلة في الخارج هي (112) مليون دينار ، وعوائد عوامل الإنتاج الأجنبية العاملة في القطر هي (160) مليون دينار .

المطلوب/ 1. حساب الدخل القومي الإجمالي للعراق ؟ 2. ما هو شكل العلاقة أعلاه ؟

الحل //

1- الدخل القومي الإجمالي = الدخل المحلي الإجمالي + صافي التحويلات في الخارج

وهنا ينبغي تثبيت الملاحظات الآتية :

- 1 - نلاحظ من المخطط البياني أن الناتج (الدخل) يأخذ شكلين أساسيين هما إما إن يكون الناتج قومياً أو محلياً ويراعي ذلك عند إعداد الحسابات القومية للبلاد ويعتمد هذا التقسيم على صافي الدخول المحولة من وإلى الخارج وتأخذ هذه العلاقة ثلاثة أشكال فهي ما أن تكون سالبة أو موجبة أو متساوية كما ذكرت سابقاً.
وعليه تكون العلاقة بالشكل الآتي :

$$\begin{aligned} \text{الناتج القومي} &= \text{الناتج المحلي} + \text{صافي الدخول المحولة من} \\ &\text{الخارج} \\ \text{الناتج المحلي} &= \text{الناتج القومي} - \text{صافي الدخول المحولة من} \\ &\text{الخارج} \\ \text{صافي الدخول المحولة من} &= \text{الناتج القومي} - \text{الناتج} \\ &\text{المحلي.} \end{aligned}$$

- 2- يمكن أن يكون الناتج القومي أو المحلي إما إجمالياً أو صافياً وهذا يعتمد على مخصص الاندثار فعندما يتضمن الناتج مخصص الاندثار فيكون إجمالياً وعندما يطرح منه الاندثار يكون صافياً .
وعليه تكون العلاقة بالشكل التالي :

$$\begin{aligned} \text{الناتج الإجمالي} &= \text{الناتج الصافي} + \\ &\text{الاندثار} \\ \text{الناتج الصافي} &= \text{الناتج الإجمالي} - \\ &\text{الاندثار} \\ \text{الاندثار} &= \text{الناتج الإجمالي} - \text{الناتج} \\ &\text{الصافي} \end{aligned}$$

- 3- يمكن أن يكون الناتج الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي إما محسوباً بسعر السوق (أسعار الجملة) أو بسعر التكلفة (بسعر عوامل الإنتاج) وهذا يعتمد على صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب غير المباشرة – الإعانات)
وعليه تكون العلاقة بالشكل التالي :

$$\begin{aligned} \text{الناتج بسعر السوق} &= \text{الناتج بسعر التكلفة} + \text{صافي الضرائب غير} \\ &\text{المباشرة} \\ \text{الناتج بسعر التكلفة} &= \text{الناتج بسعر السوق} - \text{صافي الضرائب غير} \\ &\text{المباشرة} \\ \text{صافي الضرائب غير مباشرة} &= \text{الناتج بسعر السوق} - \text{الناتج بسعر} \\ &\text{التكلفة} \end{aligned}$$

وهنا ينبغي ملاحظة ما يلي :

- إذا كانت الضرائب غير المباشرة < الإعانات - فإن الناتج بسعر السوق < الناتج بسعر التكلفة .
 - إذا كانت الضرائب غير المباشرة > الإعانات - فإن الناتج بسعر السوق > الناتج بسعر التكلفة .
 - إذا كانت الضرائب غير المباشرة = الإعانات - فإن الناتج بسعر السوق = الناتج بسعر التكلفة .
- (المبحث الثاني)

طرق تقدير وتقويم الناتج أو الدخل القومي

أولاً // تمهيد :

يعتبر الدخل القومي اصدق واشمل تعبير عما يدور في الاقتصاد القومي لأي بلد من فعاليات ونشاطات وعلاقات وتشابكات اقتصادية ، حيث أن طبيعة هذا التعبير تختلف باختلاف النظرة إلى

الاقتصاد القومي ، فإذا نظرنا إلى هذا الاقتصاد وعلى أساس انه مجموع وحدات الإنتاج المكونة لفروع الإنتاج المختلفة كالزراعة والصناعة والخدمات .. الخ . فان الدخل القومي سيتكون من مجموع صافي الإنتاج هذه الفروع والوحدات ، وإذا نظرنا إليه على أساس انه يتألف من عدة أنواع من المنتجين فمنهم من يساهم برأسماله وآخرون بعملهم ... الخ في هذه الحالة سيتألف الدخل القومي من مجموع الدخول الموزعة على هؤلاء المنتجين وفقا لمساهمتهم في العملية الإنتاجية ، أما إذا نظرنا إلى الاقتصاد القومي باعتباره مكونا من الوحدات المستهلكة والمدخرة والمستثمرة فان الدخل القومي سيكون عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية⁽³⁹⁾ ، من هذا نستنتج أن الحسابات القومية تركز على ثلاث متغيرات أساسية كلها تمثل وجوها مختلفة لعملة واحدة وهي :

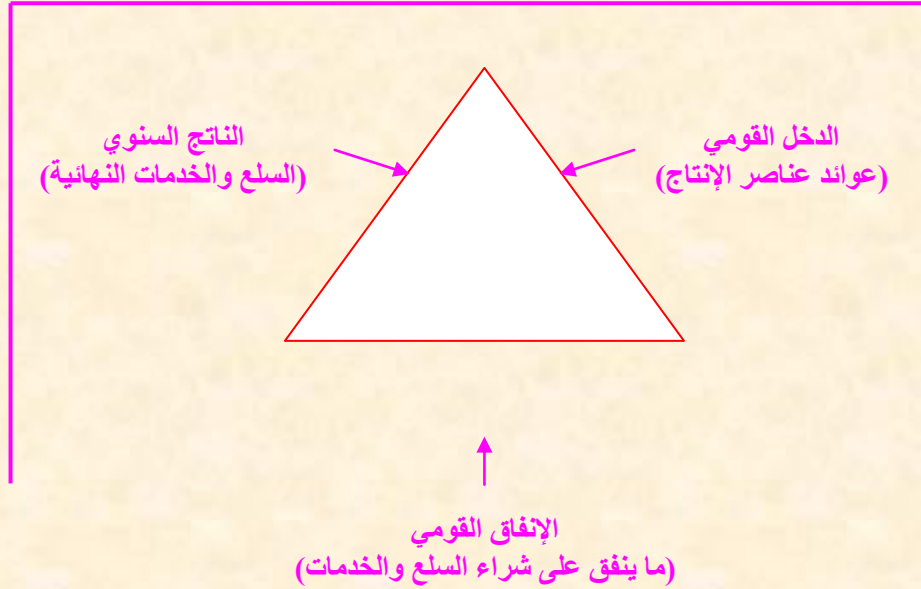
أ- الناتج القومي .

ب- الدخل القومي .

ج- الإنفاق القومي .

رسم بياني (3)

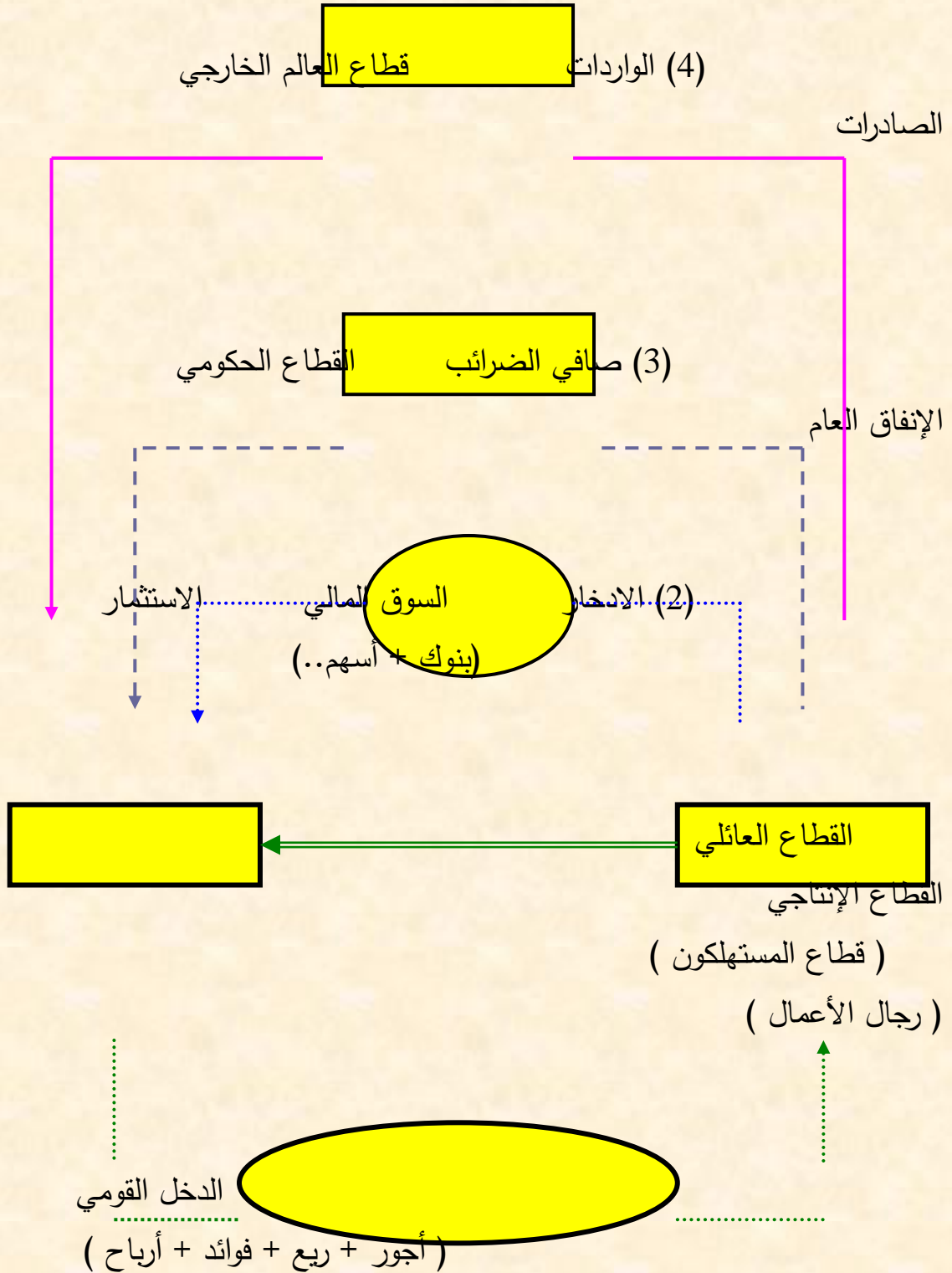
ركائز (متغيرات) الحسابات القومية



- المصدر : نواف محمد عباس أرمحي ، "المحاسبة القومية "، مصدر سابق ، ص4
ولا بد أن يتساوى الدخل القومي مع الناتج القومي وكلاهما يساويان الإنفاق القومي وذلك لضمان انسيابية دورة الدخل وتحقيق التوازن الاقتصادي ، وان حصل عدم تطابق بين هذه المتغيرات الثلاثة فلا بد وان تتدخل الدولة عن طريق سياستها النقدية والمالية لإحلال الاستقرار أو التساوي بين هذه التغيرات ، وإلا فان الاقتصاد سيتعرض إلى عدم الاستقرار أي احتمال ظهور أزمة اقتصادية .
وينبغي هنا التوقف عند التدفق الدوري للدخل والعلاقة بين الإنتاج والإنفاق ، حيث أن هذا التدفق الدائري للدخول والسلع والخدمات ومساهمة عوامل الإنتاج بشكل متواصل ومنتابح تكون ما يسمى بالنشاط الاقتصادي ، إن دراسة هذه الدورة توضح لنا عددا كبيرا من العلاقات الاقتصادية التي تجري أمامنا دون أن نشعر بها وتبين أهمية الكثير من الإجراءات والسياسات الاقتصادية والأزمات التي ينبغي معالجتها قبل أن تستفحل ، والرسم البياني يوضح هذه العلاقة :

رسم بياني رقم (4)

يوضح التدفق الدائري للإنتاج والدخل والإنفاق



المصدر : هاني عرب () haniharab@hotmail.com

ونلاحظ من الرسم البياني رقم (4) أن:

- 1- في سوق عوامل الإنتاج : يدخل القطاع العائلي بائعا لما يملكه من موارد الطبيعة وعمل ورأس مال وتنظيم إلى قطاع الأعمال الذي يدفع دخولا لقاء استخدامه للعوامل الإنتاجية .
 - 2- في سوق السلع والخدمات : يدخل قطاع الأعمال بائعا للسلع والخدمات التي ينتجها مقابل ما ينفقه القطاع العائلي في شراء تلك السلع والخدمات .
 - 3- في مجال الادخار والاستثمار : إذا كان إنتاج السلع والخدمات يزيد على ما يرغب القطاع العائلي شراؤه لسد حاجاته الاستهلاكية فالدخل غير المنفق على الاستهلاك يصبح ادخارا وبتوسط المؤسسات النقدية يتحول إلى استثمار ويشترى ما تبقى من سلع وخدمات بالدخل الفائض عن الاستهلاك .
 - 4- في مجال علاقة الدولة ببقية القطاعات الاقتصادية : تتدخل الدولة مشتريا ومنتجا وبائعا نظرا لقدرتها في زيادة أو تقليل حجم مشترياتها وإنتاجها وبيعها للسلع والخدمات وإمكاناتها في التأثير على شراء أو بيع القطاع العائلي إذا ما حصل فيه اختلال .
 - 5- في مجال علاقة القطر بالعالم الخارجي : عن طريق شراء أو بيع إلى العالم الخارجي من سلع وخدمات تضاف أو تطرح من التعامل في سوق السلع والخدمات المحلية .
- ومن الجدير ذكره أن طرق احتساب وتقدير المتغيرات الاقتصادية الكلية (الدخل القومي ، الناتج القومي ، الإنفاق القومي) تختلف باختلاف القطاعات الاقتصادية وذلك لاختلاف طبيعة وماهية كل قطاع ومصادر البيانات الإحصائية ومدى توافرها مما يسترعي اللجوء إلى طرق وأساليب إحصائية مكمله للإحصاءات والمسوحات الفعلية بغرض الوصول إلى بيانات متكاملة وواقعية قدر الإمكان⁽⁴⁰⁾، وعموما يتم جمع الإحصاءات والبيانات بوحدة أو أكثر من طرق الحساب والتقدير ألتاليه⁽⁴¹⁾ :
- 1- الطريقة المباشرة : وتستخدم عندما تكون البيانات متوفرة عن الناتج والمستلزمات والاندثار وتستخدم خاصة بالقطاع الصناعي.
 - 2- الطريقة الغير المباشرة : وتستخدم عندما لا تتوفر البيانات عن الناتج أو المستلزمات أو الاندثار ، فيتم اللجوء إلى المبيعات والخزين وتستخدم في اغلب قطاعات الاقتصاد القومي .
 - 3- الطريقة التقديرية : وتستخدم عندما لا تتوفر البيانات عن الناتج أو المستلزمات وغيرها فيتم استخدام مسوحات العينة .. وتستخدم في إحصاءات القطاع الزراعي غالبا .
 - 4- طريقة الكلفة : وتستخدم على الأغلب في إحصاءات الخدمات (الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الإدارة العامة والدفاع) .
 - 5- طريقة التخمين : عندما لا تتوفر البيانات ويتعذر استخدام الطرق الأخرى المذكورة فيتم اللجوء إلى هذه الطريقة التي تعتمد بشكل أساسي على خبرة وكفاءة الباحث الإحصائي وتستخدم على الأغلب في إحصاءات الناتج الضمني في القطاع الزراعي .
- ثانياً // طرق تقدير (حساب) الدخل القومي :
- تبين لنا من الدراسة أن الحسابات القومية تركز على المتغيرات الاقتصادية الكلية (الدخل القومي ، الناتج القومي ، الإنفاق القومي) وهي وجوه لعملة واحدة وبالتالي فيمكن حساب الدخل القومي بثلاث طرق تؤدي جميعها إلى نفس القيمة إذا توفرت الإحصاءات الدقيقة التي تحتاجها كل طريقة من الطرق ، ونظريا لا بد أن تتساوى النتائج التي نصل إليها ، إلا انه من الناحية الواقعية تؤدي مشاكل القياس إلى اختلاف النتائج ، والقيمة التي تعتمد في النهاية تكون في الغالب نتيجة محاولة التوفيق بين نتائج الطرق الثلاث التي يجب إتباعها سويا حيث أنها تشكل الأساس الذي يعتمد عليه إعداد الحسابات القومية⁽⁴²⁾ ، ومن كل ذلك نستنتج أن الدخل القومي يمكن احتسابه بثلاث طرق أساسية هي^(*)
- 1- طريقة الناتج النهائي Final product Method أو القيمة المضافة Value Added .
 - 2- طريقة الدخل Income Method
 - 3- طريقة النفقات Expenditure Method .
- وستتناول كل واحدة من الطرق أعلاه بإيجاز :
- 1- طريقة الناتج :

وتسمى أيضا طريقة القيمة المضافة Value Added (ومن الباحثين من يجعلها طريقتين منفصلتين⁽⁴³⁾ ، ولكن نرى أنهما وجهان لعملة واحدة) ويتم فيها حساب الإنتاج (output) الإجمالي لكل قطاعات الاقتصاد ، ومن ثم استبعاد (طرح) المستخدم وهو تعبير محاسبي أو مستلزمات الإنتاج production Requirement أي السلع الوسيطة Intermediary Goods وهما تعبيران اقتصاديان أو المدخلات الإنتاجية Input وهو تعبير إحصائي للحصول على الناتج الإجمالي ثم يطرح منه الاندثار Depreciation للحصول على الناتج الصافي .
أي أن :

الناتج الإجمالي = الإنتاج الإجمالي - مستلزمات الإنتاج

ثم إن :

الناتج الصافي = الناتج الإجمالي - الاندثار

- ولابد هنا من التمييز بين نوعين من المنتجات هما :
- 1- المنتجات (المستلزمات) الوسيطة .
 - 2- المنتجات (السلع) النهائية .

ونسوق المثال التالي لتوضيح ذلك :

المنتجات	مستلزمات الإنتاج	مراحل الإنتاج	النهائية
	قطن خام	1	
	حلج القطن	2	
	خيوط	3	
	قماش	4	
ملابس (قمصان)	خياطة	5	

أذن مستلزمات الإنتاج (السلع الوسيطة) هي مكونات تمر بمراحل إنتاجية معينة في المنشأة وتتغير من حال إلى حال (شكل آخر) حتى تصبح منتج نهائي ، لنسال أنفسنا أي المستلزمات الوسيطة أكثر قيمة القطن الخام أم القماش ، ولماذا ؟ والجواب سيكون حتما أن القماش أكثر قيمة والسبب هو أن هناك إضافات تمت حتى وصلت إلى القماش : ولنسال أنفسنا مرة أخرى ، ماذا يحدث لو قمنا بحساب قيمة مستلزمات الإنتاج والسلع النهائية معا ؟ وسيكون الجواب انه سيحدث ما يسمى بالازدواج الحسابي Double Account أي حساب المنتج أكثر من مرة .. وهذا إن حصل سيولد خطأ الحسابات القومية .

ولتجنب ذلك يتم استخدام ما يسمى بطريقة القيمة المضافة Value Added ، والتي تتمثل في مقدار ما تضيفه كل وحدة إنتاجية على حدة أن الناتج الكلي بعد استبعاد قيمة ما حصلت عليه واستخدمته في مستلزمات الإنتاج من قيمة إنتاجها الكلي خلال فترة الحساب ، أي إنها تمثل الفرق بين الإنتاج والمستلزمات السلعية والخدمية وبالتالي فان :

القيمة المضافة الإجمالية = قيمة الإنتاج الإجمالي - قيمة مستلزمات الإنتاج
القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة الإجمالية - الاندثار

وبذلك يتم حساب الناتج النهائي لكل القطاعات الاقتصادية والتي هي حسب تصنيف الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة تتكون من⁽⁴⁴⁾ :

- 1- الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك .
 - 2- التعدين والمقالع .
 - 3- الصناعة التحويلية .
 - 4- الكهرباء والغاز والماء .
 - 5- التشييد والبناء .
 - 6- تجارة الجملة والفرد والمطاعم والفنادق .
 - 7- النقل والمواصلات والخزن .
 - 8- البنوك والتأمين والعقارات والخدمات التجارية .
 - 9- الخدمات الحكومية والأهلية .
- المثال البسيط التالي يوضح خلاصة الطريقة :

مثال : البيانات تمثل النشاط الإنتاجي لأحد المصانع ولأحد السنوات (القيمة بالآلاف دينار)

البيان (الفقرة)	القيمة
- المشتريات من القطن المحلوج	10.000
- تكاليف نقل القطن المحلوج المصنع	250
- تكاليف نقل القطن المنسوج من المصنع إلى معمل الصباغة	50
- رسم وصباغة الأقمشة	150
- قوى عاملة	50
- المستخدم من عبوات الأقمشة	50
- قسط الاندثار خلال الفترة الإنتاجية	50
- إجمالي الإنتاج الذي تم بيعه بالكامل خلال الفترة الإنتاجية	15600

المطلوب // حساب الناتج المحلي الإجمالي والصافي بطريقة القيمة المضافة ؟
//الحل

القيمة المضافة الإجمالية = قيمة الإنتاج الإجمالي - قيمة مستلزمات الإنتاج

$$10550 - 15600 =$$

$$5050 = \text{دينار}$$

القيمة المضافة الصافية = القيمة المضافة الإجمالية - الاندثار

$$509 - 5050 =$$

$$5000 = \text{دينار}$$

1- طريقة الدخل Income Method و تسمى طريقة الحصص الموزعة أيضا Distributive Approach ، وملخص هذه الطريقة هو بالرجوع قليلا إلى مفاهيم الناتج القومي والدخل القومي وكيفية التفرقة بينها ، حيث فهنا إن إنتاج أي سلعة أو خدمة ما ، لابد من توافر عناصر أساسية لها وهي (عمل ، ارض ، رأس مال ، تنظيم) ومن خلال مزجها بنسب معينة نحصل على الناتج المطلوب (كراسي ، سيارات ، ملابس ، ... الخ) وهذا يمثل (الناتج القومي للمجتمع) ، وبالتالي تشكل الدخل القومي من زاوية إنتاجية .

ولكن هذه العناصر التي ساهمت في هذه العملية الإنتاجية لها أصحاب (مالكي) هذه العناصر ، فلا بد إذن أن يحصل كل عنصر من هذه العناصر على عائد (ثمن) مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية وعلى أشكال مختلفة (أجور ، ربح ، فوائد ، أرباح) ، وعندما نقوم بجمع هذه العوائد (الأثمان) نحصل على الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic product) بالشكل التالي :

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة عوائد عناصر
الإنتاج = أجور + ريع + فوائد + أرباح
GDP = W + R + I + P

وتشكل هذه الصورة الدخل القومي من زاوية (توزيعيه) ولمزيد من الإيضاح سوف نبين بإيجاز المقصود بالعوائد السابقة .

أ . الأجور (W) Wages :

تمثل الأجور عائد عنصر العمل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية وهو دخل عنصر العمل ويعرف الدخل بأنه ذلك الثمن أو السعر الذي يدفع للعمل مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية أو هو ذلك الجزء المخصص من الدخل الذي يحصل عليه الأفراد مقابل مجهوداتهم الجسدية أو الذهنية ولا يهتم أكان الأجر نقدي أو عيني

ويتخذ الأجر أشكالاً مختلفة منها : الرواتب والأجور التي يتقاضاها الموظفون والعاملون في الاقتصاد القومي ، كما تشمل كافة المكافآت والعمولات ، والدخل في المهن الحرة مثل دخل المحامين والأطباء وأية إيرادات أخرى ، وهي تحسب في العادة قبل خصم الضرائب والاستقطاعات الأخرى مثل مساهمات الضمان الاجتماعي والتقاعد .

ب . الريع (R) Rent :

وهو يمثل عائد (ثمن) الأرض (الطبيعة) مقابل استغلالها في العملية الإنتاجية ، ويندرج تحت هذا البند صافي الناتج القومي من الغلات الزراعية والملكيات العقارية وغيرها .

ج . الفوائد (I) Interest :

وتعرف الفائدة على إنها ثمن استخدام رأس المال ، ويحصل عليها الأفراد مقابل مساهمة رؤوس أموالهم في العملية الإنتاجية ، وتندرج تحت فائدة رأس المال كافة الفوائد التي تدفع على القروض والاستثمارات .

وهنا اختلاف كبير بين المفكرين الاقتصاديين بمشروعية الفائدة) ، وما هي المضار (السلبيات) التي تنعكس على المجتمع من استخدامها ؟ وما هي البدائل والنتائج المترتبة على إلغائها ؟ وما هو سبب عدم إقرارها طبقاً لديننا الحنيف وتسميتها بالربا)

د . الأرباح (p) Profit :

وهي عبارة عن العائد (الثمن) الذي يحصل عليه المنظمون مقابل جهودهم في العملية الإنتاجية حيث تظهر هذه الأرباح في صورة فائض من الإيرادات الكلية للمشروعات الإنتاجية ، بعد دفع نفقات الإنتاج المتمثلة في شكل عوائد الإنتاج الأخرى (العمل ، الأرض ، رأس المال) .

ويندرج تحت هذا البند أيضاً الأرباح الإجمالية التي تحققها المؤسسات التجارية والشركات ومؤسسات قطاع الأعمال ، وهي تحسب مثل توزيع هذه الأرباح على أصحابها ومستحقيها من مالكي الأسهم ، وكذلك قبل خصم أو دفع الضرائب عنها .

وقد يعرف الربح بأنه نسبة العائد على استثمار رأس المال أو هو مكافأة لمالكية رأس المال نتيجة لعملية المخاطرة Risk أو عدم التأكد uncertainty التي يتعرض لها المالك لهذه العوامل الإنتاجية .
وألآن بعد توضيح عوائد (دخول) عناصر الإنتاج التي تم اكتسابها من قبل جميع أفراد المجتمع طبقاً للمسميات المختلفة التي ذكرناها (أجور ، ريع ، فوائد ، أرباح) فنحصل على تقدير مناسب لحسابات الناتج المحلي الإجمالي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج لنحصل على الدخل القومي (بعد الأخذ في الاعتبار صافي عوائد الملكية) .

2- طريقة النفقات Expenditure Method :

يتم حسب هذه الطريقة النظر إلى الدخل المحلي أو الدخل القومي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن ، غالباً سنة ، ويعرف الإنفاق

النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة من الزمن (عام) .

ولكن يقيس (يعبر) الإنفاق المحلي Gross Domestic Expenditure والذي يعكس الوجه الآخر للناتج المحلي الإجمالي GDP قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، والذي يسمح لنا بتقدير قيمة السلع والخدمات النهائية (بدون خصم الاندثار) ، وفقا للاستخدام النهائي لتلك السلع والخدمات في المجتمع . وتسمى أيضا هذه الطريقة بطريقة الاستخدام أو الإنفاق أي إنفاق الدخل المكتسبة التي يحصل عليها أصحاب خدمات عوامل الإنتاج على السلع والخدمات المختلفة .

ووفقا لهذه الطريقة ، يقسم الإنفاق المحلي في المجتمع إلى أربعة عناصر أساسية للإنفاق ، تمثل الاستخدامات النهائية للسلع والخدمات وهي تتمثل بما يلي :

1- نفقات الاستهلاك الخاص من قبل القطاع المنزلي (العائلي) Households Sector : على السلع والخدمات الاستهلاكية ويشار إليها بالإنفاق الاستهلاكي (C Consumption) ، ويشمل ذلك إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة Durable Goods مثل السيارات ، التلفزيون والغسالات وغير ذلك ، ويشمل أيضا السلع الاستهلاكية غير المعمرة ونصف المعمرة قبل الغذاء والملابس ، ويدخل طبيعيا الحال في هذا النوع من الإنفاق ، الإنفاق على خدمات التعليم والصحة والهاتف وقص الشعر والسفر بالطائرة .. الخ) .

2- الإنفاق الاستثماري المحلي الخاص (Investment (Id : حيث يمثل إنفاق القطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال) على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية ، وهي السلع والعدد والآلات التي من صنع الإنسان ويعاد استخدامها في إنتاج السلع الأخرى ، وبعبارة أخرى فإن الإنفاق الاستثماري يمثل الإحالات أو الإضافات إلى رصيد المجتمع من سلع رأس المال بما في ذلك المصانع والآلات والمعدات والمخزون منها وغيرها من الأصول الإنتاجية غير البشرية ، وهكذا فإن الاستثمار المحلي الخاص يتكون من الاستثمار الثابت الإجمالي (التكوين الرأسمالي) ، ومن التغير في المخزون .

3- الإنفاق الحكومي (G Government) : يجب هنا التمييز بين نوعين من الإنفاق الحكومي : أولا: الإنفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابل سلع أو خدمات وينظر هذا الإنفاق نشاط إنتاجي . ثانيا: الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة مقابله أي سلعة أو خدمة ولا ينظر هذا الإنفاق نشاط إنتاجي .

والذي يدخل في حساب الإنفاق الحكومي الداخل في الناتج القومي الإجمالي هو ذلك الإنفاق الحكومي الذي يقابله نشاط إنتاجي ، ويتكون هذا الإنفاق من سلع وخدمات مشتراة من قطاع الأعمال بالإضافة إلى خدمات مشتراة مباشرة من موظفي الحكومة ، وتقاس خدمات العمل المذكورة بمقدار ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتبوات لمقدمي هذه الخدمات ، أما الأنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة مقابله أي سلعة أو خدمة وبالتالي لا ينظره نشاط إنتاجي فإنه لا يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي ويتمثل ذلك في المدفوعات التحويلية الحكومية وصافي الفائدة المدفوعة من الحكومة . أي أن مشتريات الحكومة تشمل نفقات الحكومة على شراء السلع والخدمات المختلفة من أسلحة وعتاد ولوازم مختلفة بالإضافة إلى ما تدفعه من أجور ورواتب للعاملين معها سواء في الإدارة المدنية أو العسكرية ، بينما لا تشمل مشتريات الحكومة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة مثل رواتب التقاعد والهيئات والإعانات الأخرى التي تقدمها أحيانا لبعض الأفراد أو الفئات لأنها لا تعكس بدورها إنتاجا جاريا للمجتمع ، بالإضافة إلى أنها تعتبر جزء من إنفاق القطاع المنزلي الاستهلاكي عند إنفاقها .

4- صافي المعاملات الخارجية أو صافي الصادرات (Net Exports (Xn : وهو يمثل صافي المعاملات الخارجية التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى من حيث التصدير أو الاستيراد حيث أن : أولا : الصادرات (X Exports : تمثل إنفاق الأجانب على الصادرات المحلية من السلع والخدمات المختلفة سواء كانت استهلاكية أو استثمارية .

ثانيا : الواردات (M Imports) : وهي تعبر عن الأنفاق المحلي على الواردات المنتجة في الخارج ، سواء كانت على شكل سلع استهلاكية ، أو منتجات وسيطة وأوليه ، أو الآلات ومعدات .

وبالتالي فإن صافي الصادرات عبارة عن صادرات السلع والخدمات مطروحا منها واردات السلع والخدمات ، و يجدر بالذكر أن صافي الصادرات قد يكون موجبا أو سالبا أو متساويا متوقفاً ذلك على ما إذا كانت صادرات السلع والخدمات اكبر أو اقل أو تساوي واردات السلع والخدمات . كما أن هناك تسمية أخرى لصافي الصادرات هي صافي الاستثمار الأجنبي. إذاً :

$$\text{صافي الصادرات} = \text{الصادرات} - \text{الواردات}$$

$$X_n = x - m$$

وعليه نجد أن الإنفاق المحلي الإجمالي يمثل المجموع الكلي للقطاعات الأربعة المذكورة ، كما في الصيغة التالية :

$$GDE = C + I + G + X - M$$

والمثال البسيط التالي يوضح فكري الطريقتين الثانية (طريقة الدخل) والثالثة (طريقة النفقات) والمقارنة بينها .
مثال : من البيانات التالية احسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي والدخل الكلي بطريقة الدخل وبطريقة النفقات (القيمة بالمليون دينار) ؟

البيان (الفقرة)	القيمة
- الإنفاق الاستهلاكي (C)	4000
- الإنفاق الاستثماري (Iy)	500
- الإنفاق المحلي (G)	250
- الصادرات (X)	75
- الإستيرادات (M)	50
- الأجور والرواتب (W)	3000
- الفوائد المدفوعة الصافية (i)	500
- الإيجارات (R)	500
- الأرباح الكلية قبل دفع الضريبة (P)	400
- دخل المالكين (K)	200
- الاندثار (D)	125
- الضرائب غير المباشرة (IT)	50

//الحل

أولاً: بطريقة الدخل :

الدخل المحلي الكلي = الأجور والرواتب + الفوائد المدفوعة الصافية + الإيجارات (الريع) + الأرباح الكلية قبل دفع الضريبة + دخل المالكين (التنظيم)

$$200 + 400 + 500 + 500 + 3000 =$$

$$4600 \text{ مليون دينار} =$$

ومنه نحصل على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام المعادلة التالية حيث أن

الناتج المحلي الإجمالي = الدخل المحلي الكلي + الضرائب غير المباشرة + الاندثار

$$125 + 50 + 4600 =$$

$$4775 \text{ مليون دينار} =$$

ثانياً: بطريقة النفقات :

حيث أن :

الناتج المحلي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + الصادرات - الواردات

$$50 - 75 + 250 + 500 + 400 =$$

$$= 4775 \text{ مليون دينار}$$

ومنه نحصل على الدخل الكلي باستخدام المعادلة التالية :

حيث أن : الدخل المحلي الكلي = الناتج المحلي الإجمالي - الاندثار - الضرائب غير المباشرة

$$50 - 125 - 4775 =$$

$$= 4600 \text{ مليون دينار}$$

ومنه نلاحظ تطابق الطريقتان في حالة دقة الإحصاءات وواقعيتها.

ثالثاً // تقويم الناتج (الدخل) القومي :

لغرض حساب الناتج القومي للسلع والخدمات المختلفة المنتجة (مثل السيارات ، الفواكه ، الخدمات .. الخ) لابد من التعبير النقدي (استخدام النقود) ، فما علينا إلا أن نضرب (كمية السلعة الأولى × سعرها) + (كمية السلعة الثانية × سعرها) + ... وهكذا أي أن :

$$\text{الناتج} = \text{ك} \cdot 1 \text{ س} + 2 \text{ ك} \cdot 2 \text{ س} + \dots \text{ك} \cdot \text{ن} \text{ س}$$

(45)

وعليه فتعتبر النقود المقياس الوحيد للقيمة ، إلا إنها بنفس الوقت لا تخلو من عيوب أهمها هو عدم ثبات قدرتها الشرائية ، حيث أن قيمتها تتوقف على المستوى العام للأسعار ، ومن المعروف أن قيمة النقود هي مقلوب المستوى العام للأسعار ، فإذا ارتفعت الأسعار هبطت قيمة النقود ، والعكس صحيح (46) .
إذاً :

$$\text{القوة الشرائية للنقود} = 1 / \text{المستوى العام للأسعار}$$

ورغم ما يحتل موضوع الناتج (الدخل) القومي باعتباره المتغير الأساسي في موضوع الحسابات القومية من أهمية استثنائية في التحليل والتخطيط الاقتصادي ، إلا أنه يبقى مؤشراً ومقياساً ناقصاً ومضللاً إذا ما أخذ بشكله المطلق ، لذلك ينبغي على الباحث الاقتصادي أخذ متغير الدخل القومي النسبي في عملية التحليل والمقارنة المكانية (بين الدول والمناطق الجغرافية المختلفة) والمقصود بالنسبي هنا هو مقارنته بعدد السكان ، إذ يعتبر معدل دخل الفرد المعيار والمؤشرات المعول عليه في قياس الرفاهية والنشاط الاقتصادي (47) .
وعليه فيكون :

$$\text{معدل دخل الفرد} = \frac{\text{الدخل القومي في سنة معينة}}{\text{عدد السكان لنفس السنة}}$$

$$\text{أي } \text{ع} = \text{ل} / \text{ن}$$

وبغية استبعاد أثر تغيرات الأسعار (تغير قيمة النقود عبر الزمن) ينبغي حساب معدل دخل الفرد بالأسعار الثابتة ، بمعنى آخر حساب معدل دخل الفرد الحقيقي وليس النقدي ، ولقياس معدل دخل الفرد الحقيقي (بالأسعار الثابتة) هنالك طريقتان هما :

1- الطريقة المباشرة (باستخدام الرقم القياسي البسيط) حيث أن :

$$\text{م} = \frac{\text{ع} \cdot 100}{\text{ل}}$$

ويمثل:

م : الرقم القياسي البسيط المعدل دخل الفرد

1 : معدل دخل الفرد في سنة المقارنة

0ء : معدل الدخل الفرد في سنة الأساس
2- الطريقة غير المباشرة (من العلاقة بين الرقم القياسي للدخل القومي والرقم القياسي لعدد السكان)
وكما يلي :

الرقم القياسي لمعدل دخل الفرد = الرقم القياسي لتغير الدخل القومي/الرقم القياسي لتغير عدد السكان
 $100 \times$
أي أن :

$$م = م / م ن ل \times 100$$

حيث أن : م ل يمثل القياسي لتغير الدخل القومي .
م ن ل يمثل القياسي لتغير عدد السكان .
وبما أن :

$$م ل = 1 ق / 0 ق \times 100$$

حيث أن : ق 1 تمثل قيمة الدخل القومي في سنة المقارنة .
ق 0 تمثل قيمة الدخل القومي في سنة الأساس .
وان :

$$ق = ك \times س$$

إذ أن : ك تمثل الكميات
س يمثل الأسعار
وان :

$$م ن = 1 ن / 0 ن \times 100$$

وكذلك ينبغي التركيز والملاحظة عند المقارنة الزمانية لمتغير الناتج (الدخل) القومي ، إذ أن التعبير عن الناتج بشكل رقمي (كمي) غير ممكن بدون استخدام النقود وكما هو معروف ، وحيث أن قيمتها متذبذبة وغير ثابتة ، ولتلافي هذه المشكلة لابد من تحويل الناتج المحسوب بالأسعار الجارية إلى ناتج محسوب بالأسعار الثابتة⁽⁴⁸⁾ .
وعليه يظهر لنا شكلين للناتج القومي هما :

1- الناتج (الدخل) القومي بالأسعار الجارية : هو ناتج نقدي لا يمثل تطورا حقيقيا في قيمة الناتج القومي لان الزيادة فيه قد تكون ناتجة عن زيادة الأسعار وليست زيادة حقيقية ، إذ أن هذا الناتج يترك للأسعار دورا كبيرا في التأثير في قيمة الكمية المنتجة إذ غالبا ما يكون التغير في الأسعار هو الذي يؤثر على قيمة الناتج (الدخل) النقدي فيؤدي إلى تضخمها أو انكماشها⁽⁴⁹⁾ .
إذن :

الناتج النقدي (الاسمي) Nominal يكون دائما محسوب بالأسعار الجارية
أي أن :

$$الناتج النقدي = ك 1 س 1$$

2- الناتج (الدخل) القومي بالأسعار الثابتة : هو الناتج المقوم استنادا إلى وحدة نقدية ذات قوة شرائية ثابتة ، ويسمى كذلك الناتج القومي الحقيقي ، وبمعنى آخر هو قيمة الناتج محسوبا بأسعار سنة الأساس ويعتبر مقياسا دقيقا لأنه يستبعد اثر التغيرات في الأسعار ويبين التغيرات في الكمية المنتجة ويستخرج بالصيغة التالية⁽⁵⁰⁾ :

$$الناتج الحقيقي = ك 1 س 0$$

كما انه يمكن تحويل الناتج القومي النقدي إلى ناتج قومي حقيقي باستخدام الأرقام القياسية إذاً :

$$\frac{\text{الدخل (الناتج) الحقيقي}}{100} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المعدل العام للأسعار}} \times$$

إذن نستنتج انه لدينا نوعين من الأسعار هما :

- 1- الأسعار الجارية : وهي أسعار الفترة الزمنية التي يتم خلالها إنتاج السلع والخدمات المكونة للناتج السنوي ، وعند حساب قيمة ذلك الناتج يسمى الناتج النقدي (الاسمي) .
 - 2- الأسعار الثابتة : وهي أسعار فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة معينة تسمى سنة الأساس ويتم استخدام سعر هذه السنة في حساب قيمة الناتج القومي لكل السنوات الأخرى ، ويسمى الناتج الحقيقي ، ويجب أن تكون سنة الأساس سنة طبيعية خالية من الحوادث والأزمات .
- ولإغراض التحليل الاقتصادي سواء في مجال التخطيط أو المقارنات المكانية الزمانية وإقرار السياسات الاقتصادية ، فيجب أن يكون الاهتمام بالدخل الحقيقي وليس النقدي ، وعليه فيجب الاهتمام بموضوع الأرقام القياسية بغية الحصول على الناتج أو الدخل الحقيقي ، والرقم القياسي يعني نسبة مئوية تستخدم لقياس التغير في الظواهر الكمية في فترة زمنية معينة هي فترة المقارنة استناداً إلى فترة ثابتة تسمى فترة الأساس .

والأرقام القياسية نوعين هي :

1- الأرقام القياسية البسيطة (سنتعرض لها في بحثنا)

2- الأرقام القياسية المركبة وهي :

أ- رقم لاسبير (للأسعار والكميات)

ب- رقم باش (للأسعار والكميات)

ج- رقم فيشر (الرقم القياسي الأمثل)

1- الأرقام القياسية البسيطة :

هي نسبة مئوية تقيس تغير الظواهر الكمية بين فترتين هي فترة المقارنة وفترة الأساس ، ويكون الرقم القياس في سنة الأساس هو 100% وتستخدم الصيغ التالية في حساب الأرقام القياسية البسيطة ، إذا علمنا أن الرقم القياسي هو م

$$\frac{\text{الرقم القياسي البسيط} = \text{قيمة المتغير في سنة المقارنة} / \text{قيمة المتغير في سنة الأساس}}{100} \times$$

وعليه فيكون :

1- الرقم القياس للأسعار (م للأسعار) م س = س / 1 س / 0 × 100

2- الرقم القياسي للكميات (م للكميات) م ك = ك / 1 ك / 0 × 100

3- الرقم القياسي لقيمة الناتج (م للقيمة) م ل = ل / 1 ل / 0 × 100 = ك / 1 ك / 0 س / 0 × 100

4- الرقم القياسي لتغير السكان (م للسكان) م ن = ن / 1 ن / 0 × 100

أمثلة :

مثال 1 : فيما يلي بيانات عن (الناتج) الدخل القومي وعدد السكان لأحد البلدان في السنوات المذكورة (القيمة بالمليون)

السنة			البيان
2007	2006	2005	
1600	12000	8000	الدخل القومي بالأسعار الثابتة
12	11	10	عدد السكان

المطلوب //

1- قياس تغير الدخل القومي (100=2005) -4 قياس تغير معدل دخل الفرد بالطريقة المباشرة

2- قياس تغير عدد السكان (100=2005) -5 قياس تغير معدل دخل الفرد بالطريقة غير المباشرة

3- حساب معدل دخل الفرد

الحل // وملخص الحل في الجدول التالي :

ت	البيان	السنة		
		2007	2006	2005
1	الرقم القياسي لتغير الدخل القومي م ل = ق/1ق/0 × 100	200	150	100
2	الرقم القياسي لتغير عدد السكان م ن = ن/1ن/0 × 100	120	110	100
3	معدل دخل الفرد (دينار) = ل/ن	1333.3	1090.9	800
4	الرقم القياسي لمعدل دخل الفرد بالطريقة المباشرة م = 100 × 0ء/1	166.7	136.4	100
5	الرقم القياسي لمعدل دخل الفرد بالطريقة غير المباشرة م = م ل/م ن × 100	166.7	136.4	100

مثال 2 :

توفرت البيانات التالية عن الاقتصاد القومي :

السنة	السعر	النتاج القومي
1990	150	2500
2000	200	4000
2010	300	6000

المطلوب //

1- حساب قيمة الناتج الحقيقي محسوبا بأسعار سنة 1990 وباستخدام معادلة تصحيح الناتج (استخدام الأرقام القياسية البسيطة للأسعار) .

2- حساب قيمة الناتج الحقيقي محسوبا بأسعار سنة 2010 وباستخدام معادلة تصحيح الناتج (الأرقام القياسية البسيطة للأسعار) .

الحل //

1- م / للأسعار (سنة 1990=100) = س/1س/0 × 100

$$100 = 150/150 \times 100 \text{ \% لسنة 1990}$$

$$133.33 \text{ \% لسنة 2000} = 100 \times 150/200 =$$

$$200 \text{ \% لسنة 2010} = 100 \times 150/300 =$$

إذاً : الناتج الحقيقي (سنة الأساس 1990) = الناتج النقدي / م / للأسعار × 100

$$2500 = 100 \times 100/2500 \text{ لسنة 1990}$$

$$3000 = 100 \times 133.33/4000 \text{ لسنة 2000}$$

$$3000 = 100 \times 200/6000 \text{ لسنة 2010}$$

2- م / للأسعار (سنة 2010=100) = س/1س/0 × 100

$$50 \text{ \% لسنة 1990} = 100 \times 300/150 =$$

$$66.66 \text{ \% لسنة 2000} = 100 \times 300/200 =$$

$$\begin{aligned}
& 100 \times 300/300 = 100 \% \text{ لسنة } 2010 \\
& \text{إذاً : الناتج الحقيقي (سنة الأساس 2010) = الناتج النقدي / م/للأسعار} \times 100 \\
& 100 \times 50/2500 = 5000 \text{ لسنة } 1990 \\
& 100 \times 66.66/4000 = 6000 \text{ لسنة } 2000 \\
& 100 \times 100/6000 = 6000 \text{ لسنة } 2010
\end{aligned}$$

(المبحث الثالث)

مشكلات ومعوقات الحسابات القومية

تواجه عملية جمع بيانات الحسابات القومية جملة من المشكلات والمعوقات ، من حيث شمولية هذه البيانات ودقتها ومصادرها ، وأيا كانت طريقة الحسابات أو التقدير سواء أكانت القيمة المضافة أو الدخل أو الإنفاق ، ومع سعة هذه المشكلات إلا أننا سنركز على أهمها وهي :

1- مشكلة عدم ثبات أو استقرار الأسعار :

إن أسعار السلع والخدمات تتغير باستمرار صعودا وهبوطا تبعا لآلية العرض والطلب ، وينعكس هذا التغير في الأسعار على قيمة الناتج القومي حتى لو لم يحدث أي تغير حقيقي في كمية السلع والخدمات المنتجة فعلا ، وهذا ينعكس أيضا في معرفة أداء وانجاز الاقتصاد القومي ومقارنته في عام لآخر ، إذن لا بد من تجاوز هذه المشكلة والصعوبة من خلال الاعتماد آلية الأسعار الثابتة⁽⁵¹⁾ (وقد تمت دراسة ذلك في المبحث الثاني) .

2- مشكلة السلع والخدمات الوسيطة (مستلزمات الإنتاج) :

لا بد هنا من استبعاد مستلزمات الإنتاج (السلع والخدمات الوسيطة والمواد الأولية ونصف المصنعة) من قيمة الإنتاج القومي الإجمالي حتى لا يحدث مشكلة الاحتساب المزدوج Double Counting لذا يفترض الحذر من تكرار احتساب قيمة السلع والخدمات مرة كسلع وسيطة Intermediate Goods ومرة ضمن السلع النهائية Finished Goods ولتجاوز هذه المشكلة يمكن اعتماد احد الطريقتين (الأسلوبين) التاليين⁽⁵²⁾ :

أ- طريقة حساب السلع والخدمات بشكلها النهائي فقط.

ب- طريقة القيمة المضافة (وقد شرحناها في المبحث الثاني).

3- مشكلة الإنتاج غير المتداول في الأسواق (الناتج الضمني) :

غالبا ما يتم استهلاك الإنتاج من مصدره ، أو عن طريق القائمين بالعملية الإنتاجية ، أو انه يمثل خدمات مباشرة دون مقابل مباشر ، ويترتب على محاولة إضافة هذا الإنتاج غير المتداول مشاكل معقدة تتعلق بكيفية قياسه ، وخلاصة ذلك أن بعض الخدمات أو المنتجات التي ينتجها بعض أفراد المجتمع يتم استهلاكها دون أن تمر بالسوق فلا تقدر لها قيمة سوقيه ، حيث يصبح الإنتاج المعروض في السوق أقل من الإنتاج الحقيقي ، ومن شأن ذلك أن يقل تقدير الدخل (الناتج) عن حقيقته⁽⁵³⁾ .

4- مشكلات التحويلات بدون مقابل :

تتكون غالبا من مدفوعات يقوم بأدائها شخص معين أو وحدة معينة إلى شخص آخر أو وحدة أخرى دون الحصول على مقابل لها مثل الهبات والهدايا والنفقات المدرسية التي يدفعها الإباء إلى أبنائهم وإعانات الدولة للعجزة والمسنين .. الخ ، وعليه فلا تحسب هذه ضمن حساب الدخل القومي وإلا لظهر بأكبر من حقيقته⁽⁵⁴⁾ .

5- السلع المستعملة Used Goods :

إن السلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية المعمرة قد تباع وتشتري خلال عمرها الإنتاجي أو الوظيفي عدة مرات ، في مثل هذه الحالات يجب الملاحظة أن الإنفاق على السلع المستعملة كالسيارات والثلاجات والأثاث والشقق أو الدور السكنية لا يدخل ضمن الناتج لأن هذه السلع سبق وان احتسبت في إنتاج السنوات السابقة ، إلا أن ما ينفق على السلع المستعملة من نفقات تصليح وأدامه يعتبر جزءا من الإنتاج ، كما يعتبر كذلك جميع عمولات الوسطاء في بيع العقارات والسيارات دفعات نقدية يجب حسابها⁽⁵⁵⁾ .

6- الاندثار Depreciation :

من المعروف أن السلع الإنتاجية (الرأسمالية) تتعرض للاهلاك نتيجة استخدامها في العمليات الإنتاجية ، وتتصف بالعمر الإنتاجي الطويل أي أنها لا تستهلك خلال سنة واحدة أو سنتين ، لذا فإن ثمنها لا يجوز أن يضاف إلى تكلفة إنتاج سنة واحدة أو سنتين وإنما يجب أن يقسم على عدد سنين العمر الإنتاجي للسلعة الرأسمالية ، أي أن قيمتها تنتقل تدريجياً إلى قيمة الإنتاج ، ولا بد من تحديد كميته الاندثار ونسبته (56) .

7- حدود الإنتاج :

إن حدود الإنتاج ليست واحدة في كل البلدان ، فبعض البلدان تعرف حدود الإنتاج إلى كل ما ينتج من سلع وخدمات ويشبع الحاجات الإنسانية ، أي حدود الإنتاج الشامل ، والبعض الآخر يعرف حدود الإنتاج إلى الناتج المادي أو التبادل في السوق فقط ، وكذلك يدخل ضمن هذه المشكلة حكم الأنشطة والخدمات التي لا يمكن تبادلها في السوق كخدمات الأمن والدفاع ، وبين هذه المعاني وحدود المفاهيم يقع الكثير من الخلاف حول احتساب أو عدم احتساب بعض مكونات الناتج القومي (57) .

8- المقيم وغير المقيم Resident and Nonresident :

يثير بلد الإقامة جدلاً واسعاً حول حساب الدخل القومي ، حيث يعني الناتج القومي بأنه صافي قيم السلع والخدمات المنتجة من قبل سكان بلد معين سواء كانوا في الداخل أم في الخارج خلال فترة الحساب ، أي يقيمون في هذا البلد ، فعلى فرض مواطن عراقي يعيش في لبنان ويمثل لبنان مركزاً لمصالحه و مورد رزقه ويرتبط نشاطه باقتصاد ذلك البلد ، فيعد وفقاً لتعريف صندوق النقد الدولي مقيماً في لبنان ، خلافاً على سبيل المثال لموظفوا الهيئات الدبلوماسية والدارسون في الخارج والمرضى بقصد الاستشفاء حيث يعتبرون مقيمين في العراق ، وهكذا الحال بالنسبة للمؤسسات والهيئات الدبلوماسية والمشروعات الاقتصادية فهي تعتبر مقيمة في البلد الذي نشأت فيه ، بشرط أن تكون مرتبطة باقتصاد ذلك البلد ، خلافاً للوكالات التي تمثل شركات معينة ، فهي تعتبر مقيمة في البلد الأم للشركة ، ويصدق الأمر كذلك على حملة الجنسية المزدوجة أو المتعددة ، فهو يتبع البلد الذي يمارس فيه نشاطه الاقتصادي وترتبط مصلحته الاقتصادية بذلك البلد ، وعليه وبرغم تعريفات الصندوق والبنك الدوليان للمقيم وغير المقيم ، فإن هناك ثمة مشكلات ، وخاصة ما يتصل بصافي التحويلات للأشخاص والهيئات والتي تثير مرجعية احتسابها مشاكل عديدة بهذا الشأن .

9- الحدود القانونية للإنتاج :

بعض السلع والخدمات ممنوعة يحكم القانون ، كزراعة المخدرات والتبغ بكميات أكثر من المسموح به أو بيع المهربات من السكائر والمشروبات ، فالنشاط غير القانوني هو النشاط الذي لا تعترف بوجوده الدولة لذا فإن الدخل المتأتي منه لا يحتسب ضمن الدخل القومي (58) .

10- الفوائد على القروض لأغراض الاستهلاك :

تبرز المشكلة هنا في كيفية التمييز من القروض لأغراض الاستهلاك والقروض لأغراض الاستثمار ، حيث تنشأ حالة من عدم التأكد من استخدام القروض لغرض استثماري أو استهلاكي ، المهم في هذه الفقرة هو أن القروض تدخل في الدخل القومي ، إلا أن الفوائد على القروض الاستهلاكية لا تدخل في حساب الدخل القومي (59) .

11- الحدود الإقليمية :

الحدود الإقليمية تكون معرفة عادة ومثبتة بقوانين دولية ، ومع ذلك فإن الأمر لا يخلو في بعض المشاكل ، فهناك وسائل النقل كالسفن والطائرات التي تعمل خارج الحدود الإقليمية للدولة ، وهناك بعض المستعمرات والمناطق التابعة ، وهناك أيضاً ممتلكات قطر في الدول الأخرى وما إلى ذلك ولغرض حساب الدخل القومي يتبع الآتي (60) :

أ- جميع المستعمرات والمناطق التابعة تعتبر خارج الحدود الإقليمية .

ب- تعتبر جميع ألابنيه داخل الحدود الإقليمية للبلاد وجزءاً في رأسماله حتى وإن كانت قد شيدت من قبل غير المقيمين ، فإذا قام العراقي ببناء دار السفارة في بيروت فإن هذه البناية تعتبر جزءاً من رأس المال الثابت اللبناني وليس العراقي .

ج- تكون وسائل النقل كالسفن والطائرات داخل الحدود الإقليمية حتى وإن كانت تعمل خارجها وتبقى جزءاً من رأسمال القطر المحلي وإنتاجها جزءاً في إنتاجه أما إذا استأجر قطر آخر بعض هذه السفن

فان إنتاجها الصافي من الإيجار تعتبر إنتاجا للبلد المستأجر ، أما الإيجار فيعتبر جزءا من الناتج المحلي للبلد المالك .

12- مشكلة أخطاء القياس وعدم توفر البيانات الدقيقة :

بعض الدول لا يتوفر لديها أساليب إحصائية متطورة ، وبذلك يصعب معرفة القيمة المضافة لمراحل الإنتاج المختلفة ، لذا يصعب التوصل إلى نفس القيمة للناتج المحلي بطريقتي الناتج النهائي والقيمة المضافة (61).

13- اختلاف قيم العملات بين الدول : حيث وجود أكثر من سعر للعملة الوطنية (رسمي وحقيقي) في بعض الدول مما يجعل المقارنة بين الدخول القومية عديم الدقة (62).

ويمكن القول أن كل دولة تعاني بقدر أو آخر من واحدة أو أكثر من هذه المشكلات والصعوبات التي ينبغي تجاوزها لكي تكون البيانات والإحصاءات واقعية ودقيقة تصلح للتحليل والدراسة الاقتصادية .

(المبحث الرابع)

الإستنتاجات والتوصيات

أولا // الإستنتاجات :

1- إن أية خطة اقتصادية علمية و رصينة و طموحة يجب أن تستند إلى معلومات وبيانات رقمية (كمية) تصلح للدراسة والتحليل والتنبؤ وهذه البيانات الكمية عن الاقتصاد القومي توفرها الحسابات القومية.

2- تستند الحسابات القومية على ثلاث ركائز تشكل صور مختلفة لعملة واحدة وهي الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي ، وهذه المتغيرات الثلاث توضح خلاصة النشاط الاقتصادي وتكشف أداء وانجاز الاقتصاد القومي ككل .

3- إن الحسابات القومية علم مشترك ومتداخل بين علم الاقتصاد وعلم الإحصاء وعلم المحاسبة وعلى الباحث الاقتصادي الإلمام بالمواضيع المذكورة للاستفادة القصوى منها لغرض استثمار هذه المعلومات للحصول على النتائج المنشودة من عملية التخطيط الاقتصادي واتخاذ القرارات السليمة .

4- على الباحث الاقتصادي الاهتمام بالدخل والناتج الحقيقي بدلا من الدخل والناتج النقدي (الاسمي) وخاصة في مجال المقارنات الزمنية (سلسلة زمنية Time Series) وكذلك الاهتمام بالدخل الفردي بدلا من الدخل القومي في مجال المقارنات المكانية بالذات .

5- إن طرق حساب وتقدير الناتج القومي تحتاج إلى بيانات دقيقة وشاملة وواقعية لكي تكون متطابقة في النتائج وعليه فينبغي الاهتمام بعملية حصر وجمع و تصنيف البيانات الإحصائية حول الظواهر الاقتصادية والاجتماعية كافة .

6- تشكل مسألة تغير المستوى العام للأسعار وبالتالي القدرة الشرائية للنقود تهديدا جوهريا لصحة الحسابات القومية والمقارنات من سنة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر ، لذا ينبغي الاهتمام بموضوع الأرقام القياسية وكيفية تحويل الظواهر النقدية (الاسمية) إلى الحالة الحقيقية من خلال الأسعار الثابتة .

7- لا تخلو عملية جمع وتصنيف البيانات ومن ثم تحليلها و تطبيق الطرق الإحصائية لاستخراج النتائج المطلوبة من مشكلات ومعوقات ينبغي على الباحث الاقتصادي الإلمام بها ومعرفة كيفية التعامل معها وتجاوزها .

8- أخذت الحسابات القومية أهميتها الدولية وانتشرت تطبيقاتها على مستوى دول العالم كافة بفعل جملة عوامل أهمها:

أ- أزمة الكساد الكبير (1929).

ب- الحرب العالمية الثانية وما خلفته من مشكلات وبالتالي الحاجة الملحة إلى حلول اقتصادية كلية .

ج- شيوع المدرسة الكينزية على المستوى العالمي .

د- اهتمامات و قرارات الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة و توصياتها بضرورة اعتماد الدول لنماذج الحسابات القومية .

ثانيا // التوصيات:

بما أن الحسابات القومية موضوع تطبيقي على المستوى الدولي ومتفق عليه من خلال توصيات وبرامج الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة وتصلح للتطبيق على مستوى كل دولة ومنها العراق تحديداً لذا نوصي بـ :

1- ضرورة اعتماد المفاهيم العلمية في مجال التخطيط الاقتصادي ، وحصر وجمع البيانات الكاملة والشاملة لجميع الثروات الوطنية (الطبيعية والبشرية والمالية) والاستفادة من تجارب الدول الأخرى وإعداد الكوادر العلمية القادرة على التعامل مع الظواهر والمتغيرات الرقمية (الكمية) لإعداد الخطط الاقتصادية الناجحة والطموحة.

2- ضرورة تحويل دوائر الإحصاء في المحافظات إلى جهاز إحصائي معلوماتي مصغر ، وتطوير أدائها الفني وتمكينها نظريا وتكنولوجيا من القيام بأبحاث ودراسات خاصة بكل محافظة والتعرض للظواهر الاقتصادية الاجتماعية الحياتية المختلفة والخصائص المحلية ووصفها علميا وإحصائيا لغرض احتوائها والتعامل معها .

3- ضرورة تأسيس أجهزة تخطيط وشعب إحصاء ومعلوماتية حديثة على مستوى الدوائر والمؤسسات المختلفة (العامة والخاصة) بكوادر علمية وترتبط فنيا بدائرة الإحصاء والمعلوماتية الموجودة في المحافظة ، لغرض توفير قاعدة بيانات دقيقة وشاملة وحديثة .

4- ضرورة تطوير واقع الأجهزة الإحصائية والمعلوماتية بإقامه دورات متخصصة لزيادة خبرة هذه الأجهزة واطلاعهم على آخر مستجدات علم الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات والأساليب والطرق الحديثة واحتساب الأرقام والمؤشرات الاقتصادية والإحصائية .

Abstract

The total main variables (the national income, products and expenditure) form the pillars for the national accounts and denote real and comprehensive numbers for these variables . they are considered as the scientific basis which cannot be neglected for making sound , successful and ambitions economical plans .

The economical researcher ought to know how to collect , classify and analyze the statistical data which belong to the economical and social circumstances and s\he ought to realize the difference between the indicators and the measures concerning the national accounts. s\he also ought to know the methods or instruments which are used for calculation and assessing the above mentioned variables and how to apply them in order to get at the results. s\ he ought to kwon how to change the nominal phenomena to actual variables by using the index numbers and fixed prices .

All the above . mentioned procedures cannot be fulfilled without problems and obstacles which should be over come .

Finally , the importance of the national accounts stem from the fact that they are the base of the national data and the economical activity and the real clue of both the economy and the society , i.e these in no sound economical decision and no careful planning without basing upon the national accounts .

الهوامش :

- (1) عبد العزيز فهمي هيكل ، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية" ، لبنان ، دار النهضة العربية ، 1986 ، ص 595 .
- (2) عبد الحسين زيني ، "الحسابات القومية" ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مطبعة جامعة بغداد ، ط 2 ، 2007 ، ص 12 .
- (3) عفيفة اللامي ، "الحسابات القومية" ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ملزمة ، 2010 ، ص 1 .
- (4) www.arab-ency.com/index , 8301 .
- (5) www.arab-ency.com/index, 8301
- (6) انتصار الخطيب ، "محاضرات في الحسابات القومية" ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ملزمة ، 2009 ، ص 2 .
- (7) عفيفة اللامي ، "الحسابات القومية" ، مصدر السابق ، ص 42 .
- (8) عبد الحسين زيني ، "الحسابات القومية" ، مصدر سابق ، ص 50 .
- (9) المصدر السابق ، ص 51 .
- (10) انتصار الخطيب ، "محاضرات في الحسابات القومية" ، مصدر سابق ، ص 3 .
- (11) نواف محمد عباس الرماحي ، "المحاسبة القومية" الأردن ، دار صفا للنشر والتوزيع ، 2009 ، ط 1 ، ص 32-33 .
- (12) عفيفة اللامي ، "الحسابات القومية" ، مصدر سابق ، ص 1 .
- (13) حسام داود ، مصطفى سلمان ، عماد الصعيدي ، خضر العقل ، يحيى الخصاونه ، "مبادئ الاقتصاد الكلي" ، الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط 3 ، 2005م ، ص 13
- (14) عبد الحسين زيني ، "الحسابات القومية" ، مصدر سابق ، ص 52 .
- (15) ساميلون ، نوردهاوس ، "علم الاقتصاد" ، لبنان ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة العربية ، ط 1 ، 2006 ، ص 453 .
- (16) انتصار الخطيب ، "محاضرات في الحسابات القومية" ، مصدر سابق ، ص 1 .
- (17) www.economy.ae/Arabic/Economic , Aedst .
- (18) عبد العزيز فهمي هيكل ، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية" ، مصدر سابق ، ص 595 .
- (19) عبد الحسين زيني ، "الحسابات القومية" ، مصدر سابق ، ص 43 .
- (20) www.alitted.com/paper.php?name , New 8 file =16072 .
- (21) www.islamfin.go.forum.net .
- (22) عبد العزيز فهمي هيكل ، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية" ، مصدر سابق ، ص 596 .
- (23) عبد الحسين زيني ، "الحسابات القومية" ، مصدر سابق ، ص 11 .
- (24) حسام داود ، مصطفى سلمان ، "مبادئ الاقتصاد الكلي" ، مصدر سابق ، ص 13 .
- (25) عبد العزيز فهمي هيكل ، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية" ، مصدر سابق ، ص 728 .
- (26) عفيفة اللامي ، "الحسابات القومية" ، مصدر سابق ، ص 19 .
- (27) حسام داود ، مصطفى سلمان ، "مبادئ الاقتصاد الكلي" ، مصدر سابق ، ص 14 .
- (28) نزار سعد الدين العيسى ، إبراهيم سليمان قطف ، "الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات" ، عمان ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2006 ، ص 116 .
- (29) عبد العزيز فهمي هيكل ، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية" ، مصدر سابق ، ص 850 .

- (30) حسام داود ، مصطفى سلمان ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، مصدر سابق ، ص 44 .
- (31) المصدر السابق ، ص 45 .
- (32) عبد الحسين زيني ، " الحسابات القومية " ، مصدر سابق ، ص 24 .
- (33) المصدر السابق ، ص 24 .
- (34) عبد الحسين زيني ، " الحسابات القومية " ، مصدر سابق ، ص 25 .
- (35) عبد العزيز فهمي هيكل ، " موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية " ، مصدر سابق ، ص 596 .
- (36) نزار سعد الدين العيسى ، إبراهيم سليمان قطف ، " الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات " ، مصدر سابق ، ص 95 .
- (37) انتصار الخطيب ، " محاضرات في الحسابات القومية " ، مصدر سابق ، ص 3 .
- (38) حسام داود ، مصطفى سلمان ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، مصدر سابق ، ص 44 .
- (39) WWW . economy . ae/ Arabic / Economic Aedst .
- (40) WWW . economy . ae/ Arabic / Economic Aedst .
- (41) عبد الحسين زيني ، " الحسابات القومية " ، مصدر سابق ، ص 71 .
- (42) عبد العزيز فهمي هيكل ، " موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية " ، مصدر سابق ، ص 597 .
- (*) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع على سبيل المثال للمصادر السابقة المذكورة وهي الحسابات القومية للدكتور عبد الحسين زيني ، والمحاسبة القومية للدكتور نواف محمد عباس ألرماحي ، والحسابات القومية للدكتورة عفيفة اللامي ، ومحاضرات الحسابات القومية للدكتورة انتصار الخطيب .
- (43) حسام علي داود ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، الأردن ، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط 1 ، 2010 ، ص 75 .
- (44) عبد الحسين زيني ، " مبادئ الإحصاء الاقتصادي " ، جامعة بغداد ، مطبعة التعليم العالي ، ط 2 ، 1987 ، ص 51 .
- (45) حسام داود ، مصطفى سلمان ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، مصدر سابق ، ص 32 .
- (46) انتصار الخطيب ، " محاضرات في الحسابات القومية " ، مصدر سابق ، ص 29 .
- (47) عبد الحسين زيني ، " الحسابات القومية " ، مصدر سابق ، ص 30 .
- (48) عفيفة اللامي ، " الحسابات القومية " ، مصدر سابق ، ص 50 .
- (49) نواف محمد عباس ألرماحي ، " المحاسبة القومية " ، مصدر سابق ، ص 119 .
- (50) نواف محمد عباس ألرماحي ، " المحاسبة القومية " ، مصدر سابق ، ص 130 .
- (51) حسام داود ، مصطفى سلمان ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، مصدر سابق ، ص 64 .
- (52) نزار سعيد الدين العيسى ، إبراهيم سليمان قطف ، " الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات " ، مصدر سابق ، ص 106 .
- (53) حسام داود ، مصطفى سلمان ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، مصدر سابق ، ص 70 .
- (54) حسام داود ، مصطفى سلمان ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، مصدر سابق ، ص 71 .
- (55) نزار سعيد الدين العيسى ، إبراهيم سليمان ، " الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات " ، مصدر سابق ، ص 108 .
- (56) عبد الحسين زيني ، " مبادئ الإحصاء والاقتصادي " ، ص 231 .
- (57) انتصار الخطيب ، " محاضرات في الحسابات القومية " ، مصدر السابق ، ص 26 .
- (58) عفيفة اللامي ، " الحسابات القومية " ، مصدر سابق ، ص 11 .
- (59) عفيفة اللامي ، " الحسابات القومية " ، مصدر سابق ، ص 11 .
- (60) عبد الحسين زيني ، " الحسابات القومية " ، مصدر سابق ، ص 170 .
- (61) حسام علي داود ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، مصدر سابق ، ص 83 .

(62) هاني عرب ، مصدر سابق ، ص 22 .

المصادر :

أولا // الكتب :

- 1- ألرماحي ، نواف محمد عباس ، "المحاسبة القومية" ، الأردن ، دار صفا للنشر والتوزيع ، ط 11 ، 2009 .
 - 2- العيسى ، نزار سعد الدين ، إبراهيم سليمان قطف ، "الاقتصاد الكلي مبادئ تطبيقات" ، الأردن ، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2006 .
 - 3- داود ، حسام علي ، " مبادئ الاقتصاد الكلي" ، الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط 1 ، 2010 .
 - 4- زيني ، عبد الحسين ، "الحسابات القومية" ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مطبعة جامعة بغداد ، ط 2 ، 2007 .
 - 5- زيني ، عبد الحسين ، "مبادئ الإحصاء الاقتصادي" ، جامعة بغداد ، مطبعة التعليم العالي ، ط 5 ، 1987 .
 - 6- داود ، حسام ، مصطفى سلمان ، عماد الصعيدي ، خضر العقل ، يحيى الخصاونه ، " مبادئ الاقتصاد الكلي" ، الأردن ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ط 3 ، 2005 .
 - 7- ساميلون ، نوردهاوس ، "علم الاقتصاد" ، لبنان ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة العربية ، ط 1 ، 2006 .
 - 8 - هيكل ، عبد العزيز فهمي ، " موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية" ، لبنان ، دار النهضة العربية ، 1986 .
- ثانيا // الملازم :
- 1- الخطيب ، انتصار ، " محاضرات في الحسابات القومية" ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2009 .
 - 2 - اللامي ، عفيفة ، " الحسابات القومية" ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2010 .
- The third// . Internet :
- 1- www . arab- ency . coml index , 8301 .
 - 2- www . economy . ael Arabicl Economic . Aedst .
 - 3- www . alitted . coml paper . php ? name , New 8 File= 16072 .
 - 4- www . islamfin . go . forum . net .
 - 5- www . r5sers . info ملتقى البحث العلمي haniarab @ hotmail . com . محاضرات تبسيط مبادئ الاقتصاد الكلي